

ملحق

أسئلة كتابية وأجوبة

جوابا عن سؤالكم الكتابي عن وضعية قطاع السكن بولاية معسكر.

يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات المبينة أدناه:

لقد استفادت ولاية معسكر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، على غرار مختلف ولايات التراب الوطني، البرامج السكنية المفصلة حسب الصنف، فيما يأتي:

1 - السكن الاجتماعي الإيجاري:

| سنة تبليغ البرنامج | قوام البرنامج | درجة تقدم البرنامج | |
|--------------------|---------------|--------------------|---------------------|
| | | مسكن مكتملة | مسكن في طور الإنجاز |
| 1997 | 200 | 200 | / |
| 1998 | 1500 | 760 | 740 |
| 1999 | 1000 | / | 1000 |
| المجموع | 2700 | 960 | 1740 |

يعد هذا الصنف من المساكن جزءا هاما من بين البرامج السكنية التي تمولها ميزانية الدولة، وهي توزع سنويا على أساس مقاييس وفي حدود الاعتمادات المالية. تنجز هذه البرامج بصفة عادية نظرا إلى الخبرة التي اكتسبتها داوين الترقية والتسيير العقاري عبر الولايات في ميدان إدارة المشاريع.

وإذا استثنينا حالات محدودة تتعرض لعقبات تتصل بالعقار وطبيعته القانونية ونزاعاته المحتملة أو ما تتطلبه نوعية التربة من دراسات استكمالية، مثلما هو الشأن في مشروع بناء 30 مسكنا بزهانة أو مشروع 50 مسكنا بمعسكر، فإن بقية البرنامج يجري إنجازه بصفة عادية،

1 - من السيد عبد الرحمن حبيبي إلى السيد وزير السكن

الموضوع: سؤال كتابي عن القطاع بولاية معسكر.

- بناء على المادة 139 من الدستور،
- بناء على المادة 95 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،
- عملا بالمادة 100 من الدستور،

وحيث أن متابعة التنمية المحلية تتطلب أولا: الاطلاع على الوضعية الحالية للمشاريع القائمة والتي هي في طور الإنجاز أو التي هي مبرمجة مستقبلا.

- لهذه المعطيات ومن أجلها نوجه إلى معالي سيادتكم السؤال ويكون مقسما كالاتي:
* ما هي المشاريع المبرمجة بالولاية؟ وما هي المدة المحددة لها؟ وما هي نسبة إنجازها؟
* ما هي المشاريع الموجودة في طور الإنجاز؟ وما أسباب تباطؤها؟
* ما هي المشاريع المعطلة؟ وما هي أسباب ذلك؟
* ما هي المشاريع التي توقفت وأقفلت؟ وما أسباب ذلك؟
* ما هي المشاريع المقترحة نتيجة قانون المالية 2000؟

في انتظار الرد على ذلك، تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

الموضوع: بخصوص سؤالكم الكتابي عن قطاع السكن بولاية معسكر.

د - برنامج السكن التساهمي:

استفادات الولاية في سنة 1997 برنامجا يتكون من 450 مساعدة كانت قيمتها في ذلك الوقت محددة بمبلغ 200.000 دج للسكن الواحد، أنجزت منها 363 والباقي ما يزال في طور الإنجاز. وفي سنتي 1998 و 1999 استفادات برنامجا يتكون من 1300 مساعدة بقيمة 300.000 دج للسكن الواحد. وبعدها تقرر رفعها إلى هذا المبلغ، شرع في إنجاز 940 منها بنسبة تقدم بلغت 30٪ والباقي ما يزال قيد الدراسة على المستوى المحلي لغرض استكمال الدراسات الهندسية وإجراءات إبرام الصفقات مع المقاولين.

يدخل هذا الصنف من المساكن في إطار المجهودات الوطنية الرامية إلى امتصاص الأحياء السكنية التي لا تتوفر على الشروط الضرورية للإقامة، وزيادة على بناء السكن، تتكفل الدولة بالتهيئة والتجهيز والربط بمختلف الشبكات (مياه - كهرباء - تعبيد الطرق).

III - السكن الريفي:

منذ سنة 1997، نالت ولاية معسكر ما مقداره 2410 إعانات لبناء السكن في المناطق الريفية، حيث أنجز منها 848 وحدة والباقي ما يزال قيد الدراسة على مستوى بلديات الولاية التي تتكفل بهذه العملية بانتقاد المستفيدين وإعداد قوائمهم ثم منحهم المساعدة على أساس ثلاثة أقساط تحرر حسب تقدم البناية. ويعتبر السكن كاملا عندما يحرر القسط الأخير.

وللعلم، فإن هذه المساعدة الإجمالية يتراوح مبلغها بين 120.000 و 200.000 دج تعطى لترميم المنازل المبنية وإصلاحها وتوسيعها أو للمساهمة في بناء منازل جديدة حسب النمط الريفي. أما المدة التي يستغرقها بناء السكن الريفي فهي مرهونة بجدية البلديات واهتمامها بهذا الأمر وكذلك بقدرة المستفيد على الإسهام في عملية الإنجاز وإتمام كل الإجراءات على مستوى البلدية التي يقيم بها.

بما في ذلك أشغال التهيئة والتجهيز التي تغطي 1500 مسكن، حسب درجة تقدم بناء العمارات.

يستغرق إنجاز السكن الاجتماعي في المتوسط، مدة تتراوح بين 20 و 24 شهرا بما فيها مدة إتمام الإجراءات الإدارية والدراسات التقنية الخاصة بالتربة والهندسة الخاصة بالعمارات، وللإشارة فإن هذه المدة كانت في السابق تزيد على معدل 7 سنوات. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هذه المدة يمكن تقليصها عندما تتمكن السلطات المحلية من التحكم في مسألة تجنيد الأراضي ونقل الملكية والربط بمختلف الشبكات المرفقية في الآجال المحددة.

II - السكن المدعم:

استفادات ولاية معسكر برامج سكنية مفصلة كما يأتي:

أ - برنامج خاص لمواجهة آثار الزلزال:

يتكون هذا البرنامج من 2266 مسكنا، أنجز منه 1579 مسكنا، بتمويل كلي من الدولة ما يزال في طور الإنجاز، 687 تنجز في إطار البناء الذاتي المدعوم بمساعدة من الدولة وتتقدم الأشغال به حسب ما يجنده المستفيد من مساهمة لإتمام مسكنه.

وعلاوة على هذا، استفادات الولاية مساعدات إضافية للتكفل بترميم وتقوية المساكن المتضررة من الزلزال وهي تتكون من 592 مساعدة يتحدد مبلغها حسب حجم الأضرار المعاينة.

ب - برنامج التضامن الوطني:

نظرا إلى الظروف التي خلفها الزلزال، فقد استفادت الولاية مساعدة لبناء 100 مسكن، بادرت بها وزارة التضامن الوطني كمساهمة في تخفيف الأضرار على السكان.

ج - برنامج خاص بامتصاص السكن الهش وغير اللائق:

يتكون هذا البرنامج من 300 مسكن، أنجز منه 280 وحدة وسيكتمل الباقي في شهر جوان المقبل.

IV - السكن الترقوي:

| درجة تقدم البرنامج | | | قوام البرنامج | صاحب المشروع ونوع البرنامج |
|--------------------|----------------|--------|---------------|---------------------------------------|
| لم يشرع فيها | في طور الإنجاز | مكتملة | | |
| 325 | 36 | 44 | 405 | الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط |
| / | 190 | 304 | 494 | مسكن محولة إلى الصندوق الوطني للتوفير |
| / | 124 | 221 | 345 | ديوان الترقية والتسيير العقاري |
| / | / | 388 | 388 | ترقية لمؤسسات عمومية |
| / | 12 | / | 12 | ترقية خاصة |
| 325 | 478 | 2091 | 2894 | المجموع |

بسنة 2000، مازال قيد الدراسة ولم يوزع في انتظار ما تقرره الحكومة من حيث الحجم وتحديد الموارد المالية اللازمة لإنجازه.

مع تحياتي وتقديري.

2 - من السيد عبد الرحمن حبيبي إلى السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: سؤال كتابي عن القطاع بولاية معسكر.

- بناء على المادة 139 من الدستور،
- بناء على المادة 95 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،
- عملا بالمادة 100 من الدستور،

وحيث أن متابعة التنمية المحلية تتطلب أولا: الاطلاع على الوضعية الحالية للمشاريع القائمة والتي هي في طور الإنجاز أو التي هي مبرمجة مستقبلا.

- لهذه المعطيات ومن أجلها نوجه إلى معالي سيادتكم السؤال ويكون مقسما كالاتي:

يعرف هذا الصنف من السكن الترقوي الذي ينطلق فيه على أساس أحكام تعاقدية بين الأطراف المعنية، مشاكل تتصل أساسا بالتمويل منها ضعف الغلاف المالي المخصص للبرنامج وتوقفه بعد النفاذ وإعادة تقييمه الذي يستغرق مدة طويلة على مستوى الممول قبل الموافقة عليه، وأحيانا فهو يرفض ذلك لأسباب عديدة مما أدى إلى توقف الورشات لعدة سنوات وينعكس ذلك على كلفة السكن.

والجدير بالملاحظة أن الممول الرئيسي لكل هذه البرامج الترقوية هو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الذي يتعامل مع المتعهدين على أسس تجارية.

وبالمناسبة، أفيدكم بأن الحكومة تولي عناية لحل المشاكل التي يعرفها السكن الترقوي الذي يموله هذا الصندوق عبر التراب الوطني، وذلك بعرضه للبيع لمن يرغب في اقتناء شقة أو بتحويله إلى سكن اجتماعي، حسب خصوصيات كل حالة وعندئذ يوزع وفقا للتنظيم الذي يحكمه.

أخيرا، أنهى إلى علمكم أن البرنامج السكني الخاص

العملية سجلت لفائدة سيثف وحولت حاليا إلى بناء ملعبين بسيثف والمحمدية.

3 - عنوان العملية: إتمام قاعة متعددة الرياضات بتغنيف.

* المدة المحددة: 20 شهرا.

* نسبة إنجازها: 70٪.

5 - عنوان العملية: إتمام مركب جوارى للرياضية بمعسكر.

* المدة المحددة: 10 أشهر.

* نسبة إنجازها: 65٪.

6 - عنوان العملية: دراسة بناء مركب جوارى للرياضة وتجهيزه بغريس.

* المدة المحددة: الدراسة 100٪

* نسبة إنجازها: الأشغال لم تنطلق.

7 - عنوان العملية: إنجاز مسبح شبه أولمبي طوله 25م وتجهيزه بمعسكر.

* المدة المحددة: 24 شهرا.

* نسبة إنجازها: 35٪.

II - المشاريع الموجودة في طور الإنجاز - أسباب تباطؤها:

1 - عنوان العملية: بناء ملعبين متعددي الرياضة بسيثف والمحمدية.

أ - ملعب المحمدية: في طور الإنجاز وهذا بتحويل باقي الترخيص بالبرنامج للعملية مع مشاركة القطاع وكذا برنامج البلدية للتنمية.

المدرجات منجزة بنسبة 80٪ أما أرضية الملعب فهي مهيأة بالعشب الطبيعي وغير مستلمة وهذا راجع إلى بعض التحفظات، منها نوعية العشب ومياه السقي.

المراقبة تحت إشراف البلدية والمتابعة مشتركة.

* ما هي المشاريع المبرمجة بالولاية؟ وما هي المدة المحددة لها؟ وما هي نسبة إنجازها؟

* ما هي المشاريع الموجودة في طور الإنجاز؟ وما أسباب تباطؤها؟

* ما هي المشاريع المعطلة؟ وما هي أسباب ذلك؟

* ما هي المشاريع التي توقفت وأقفلت؟ وما أسباب ذلك؟

* ما هي المشاريع المقترحة نتيجة قانون المالية 2000؟

في انتظار الرد على ذلك، تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

الموضوع: الرد على سؤالكم الكتابي رقم 281 المرجع: رسالة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان رقم 284 المؤرخة في 23 مارس 2000.

ردا على سؤالكم الكتابي رقم 281 المتعلق ببعض المنشآت الشبانية والرياضية لولاية معسكر، يشرفني أن أوافيكم، فيما يأتي بالمعلومات المطلوبة.

1 - المشاريع المبرمجة - المدة المحددة لها - نسبة إنجازها:

1 - إن أغلبية المشاريع سجلت بين سنتي 1990 و 1992.

عنوان العملية: إنجاز دار للشباب بمعسكر وتجهيزها.

* المدة المحددة: 14 شهرا.

* نسبة إنجازها: 100٪.

2 - عنوان العملية: بناء ملعبين متعددي الرياضات بسيثف والمحمدية.

* المدة المحددة: 5 أشهر لملاعب المحمدية.

* نسبة إنجازها: محمدية 70٪.

سيثف متوقف.

دراسة، بناء مركب رياضي مجاور وتجهيزه بغريس: تمت الدراسة أما الإنجاز فهو معطل بسبب النقص الكبير في الترخيص بالبرنامج بالنسبة إلى البطاقة التقنية ولهذا الغرض ستعاد مراجعة البطاقة حسب الميزانية المخصصة.

2 - عنوان العملية:

إنجاز مسبح شبه أولمبي طوله 25م وتجهيزه بمعسكر: تعطل الأشغال راجع أساسا إلى حل مقاوله الإنجاز، واعتبار للتحفظات التقنية نتيجة بعض العيوب في البناء تنتظر مصالحننا حضور لجنة مشتركة لمديرية التخطيط بالوزارة وكذا الاتحادية الجزائرية للسباحة وهذا لمعاينة المشروع ميدانيا وتحليله وإنجاز بطاقة فنية تثبت كل المقاييس ومنها تعاد إنطلاقة المشروع مباشرة.

IV - المشاريع التي توقفت وأقفلت: لا شيء.

V - المشاريع المقترحة نتيجة قانون المالية 2000: تم قبول تسجيل عملية لفائدة القطاع والمتمثلة في ترميم مخيم للشباب وإصلاحه بنسمط ولاية معسكر.

وإذ أشكركم على ما تولونه من اهتمام لقضايا القطاع، فإنني أقدم لكم أسمى عبارات التقدير.

3 - من السيد جمال لعمارة إلى معالي وزير الشؤون الدينية

الموضوع: سؤال كتابي بخصوص إعادة إدماج السيد حميد شرايطية.

بناء على الرد السلبي على طلب إعادة إدماج السيد حميد شرايطية الصادر عن نظارة الشؤون الدينية لولاية بسكرة بتاريخ 25 ديسمبر 1999 تحت رقم 5372 / 99 /ن.ش.د/م.ب بحجة أن وضعيته القانونية لم تسو بعد اسمحوالي أن أوجه إليكم السؤال الكتابي الآتي:

ب - ملعب سيثف: انطلقت الأشغال به سنة 1992 ثم توقف سنة 1997.

للتذكير سجلت العملية على أساس بناء ملعب واحد (ملعب سيثف) اتخذ القرار بالإضافة إلى ملعب ثاني (ملعب المحمدية) وعلى هذا الأساس أصبح الغلاف المالي غير كاف.

2 - عنوان العملية إتمام قاعة متعددة الرياضات بتيغنيف.

الأشغال الكبيرة قد انتهت وتهيئة الأعمال الثانوية مرتبطة بالموافقة على الصفقة الخاصة بذلك والتي هي في طريق الإمضاء حيث يستلم المشروع في السداسي الثاني من عام 2000.

المشروع تباطأ من أوله لأن مقاوله إنجاز الهيكل الحديدي طلبت إعادة تقييم صفقتها بنسبة 100٪ الشيء الذي كان تحقيقه غير ممكن في الوقت نفسه ونظرا إلى احتكار مثل هذه الأعمال من هذه المقاوله على المستوى الوطني، أعيد تقييم العملية وبالتالي أعيد إنعاشها.

3 - عنوان العملية: إتمام مركب جوارى رياضي بمعسكر.

الأشغال الكبرى والهيكل الحديدي قد استلمت لكن المشروع تباطأ نظرا إلى نقص الترخيص بالبرنامج.

وقد تم إعادة تقييم العملية لإتمام المشروع بقرار رقم 09 المؤرخ في 01 أفريل 2000.

الإجراءات متخذة وقد تم اختيار مقاوله لإنجاز باقي الأعمال ويستلم المشروع في السداسي الثاني من عام 2000.

III - المشاريع المعطلة- أسباب ذلك:

1 - عنوان العملية:

2 - الوضعية القانونية للمفرج عنهم من مراكز الإعتقال في إطار أحكام قانون الطوارئ خاضعة لإجراءات نظامية أنشئت لتسييرها لجان أمن ولائية تعالج كل وضعية على حدة.

3 - وضعية المعني ووضعيات مماثليه ممن كانوا يعملون في مساجد ولاية بسكرة قد طرحت أربع مرات على لجنة الأمن الولائية لإعادة إدماجهم لكن الرأي كان سلبيا لعدم استجابة المعنيين لمعيار الحياد وخصوصية العمل الديني.

4 - وإلى أن يحدث العكس، والطوارئ قائمة، فإن وزارة الشؤون الدينية قد طرحت منذ سنة 1999 الإشكالية بالنسبة إلى جميع من كانوا يعملون في قطاع الشؤون الدينية ومستتهم إجراءات الطوارئ على السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، المكلف بتسيير حالة الطوارئ.

5 - أما حق المعني في الحصول على شهادة عمل لتغطية الفترة التي مارس خلالها عمله فهو محفوظ قانونا ويمكن أن يطلبه متى شاء.

هذا وتبقى دائرتنا الوزارية رهن إفادتكم بكل المعلومات التي تريدون الاستفسار عنها. وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

ما هي الوضعية القانونية الحالية للسيد حميد شرايطية الموظف بنظارة الشؤون الدينية لولاية بسكرة؟ وهل تحرمه هذه الوضعية حتى من حقه في شهادة عمل وهو الذي عمل بالقطاع حوالي عشر سنوات؟

* رد السيد الوزير

الموضوع: سؤالكم الكتابي رقم 287
المرجع: مراسلة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان رقم 175 بتاريخ 2000/03/23.

إجابة عن سؤالكم الكتابي الذي أبديتم فيه الاهتمام بمعرفة:

- الوضعية القانونية الحالية للسيد عبد الحميد شرايطية الذي كان موظفا بصفة مؤذن في أحد مساجد ولاية بسكرة.

-مدى حقه القانوني في الحصول على شهادة عمل للفترة التي كان يمارس خلالها عمله.

يشرفني أن أفيدكم بالمعلومات الآتية المستوفاة من نظارة الشؤون الدينية لولاية بسكرة في إطار التسيير الإداري اللامركزي.

1 - إن المعني ممن طالتهم إجراءات الإيقاف عن العمل بسبب اعتقاله في رثان مدة تزيد على (8) أشهر، أي أفرج عنه في 1992/10/22.